

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أماكن العيش والفعل الثقافي

إحالة ذاتية رقم 10 / 2013

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أماكن العيش والفعل الثقافي

طبقا للمادة السادسة من القانون المتعلق بتنظيمه وتسييره، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تنفيذ قرار الجمعية العامة في دورتها العاشرة المنعقدة في شهر دجنبر 2012، إبداء رأي في إطار إحالة ذاتية حول «أماكن العيش والفعل الثقافي».

وقد أشرفت «اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة» على إنجاز هذا التقرير، الذي صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورتها الثالثة والعشرين العادية.

بيان الأسباب

وعيا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأن سؤال أماكن العيش في المجال الحضري كما في العالم القروي، سؤال مطروح على جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والثقافيين ببلادنا، ويستدعي من السلطات العمومية بذل مجهودات دائمة لتهيئة المجال الترابي المناسب، وتدبير عيش الناس في الأماكن التي من المفترض أن تستجيب للحقوق الإنسانية الدنيا كما ينص عليها دستور المملكة؛

نظراً لتداخل موضوع «أماكن العيش والفعل الثقافي» مع مختلف مستويات السياسات العمومية، ولاسيما ما يتعلق منها بتهيئة المجال الترابي، وإعداد فضاءات عيش المواطنين، وطرق تدبير المدن، وضواحيها، والتجمعات القروية؛

ولأن المعطيات كافة تُبَيِّن الخصاص الكبير في «أنسنة» أحواض عيش الساكنة المغربية، والإهمال الذي تتعرض له مختلف الفضاءات التي يرتادها المغاربة - مع التفاوتات الموجودة في النقص والمعاناة حسب الفئات والجهات - فإن أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مقتنعون بضرورة الاهتمام بواقع أماكن عيش الساكنة، وتحسيس أصحاب القرار بمختلف مستوياتهم، لسد هذا العجز، وإصلاح الفضاءات العمومية التي يرتادها المغاربة، وتحويلها إلى أماكن تُشجع على المبادرة، والإبداع، والمشاركة الجديرة بتعميق السلوك الديمقراطي، وتوسيع دائرة الفعل الثقافي.

وإيماننا من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالوظائف الثقافية والاجتماعية لأماكن العيش في المغرب، وتأثيرها الكبير على الوعي الجمعي، وعلى أنماط السلوك والقيم والذوق، والتواصل، التي تنتجها مختلف الفضاءات التي يتفاعل معها المغاربة، سلباً وإيجاباً، فإنهم ارتأوا المبادرة إلى تخصيص أوضاع بعض هذه الأماكن وإبراز حقائقها، وأشكال العجز التي تتخط فيها، وتداعياتها على العلاقات الاجتماعية، وعلى طرق حضور وتعامل المغاربة مع الفضاء العمومي، وعلى التعبيرات الثقافية المختلفة.

موضوع الرأي

بناء على المناقشات الداخلية التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجلسات الإنصات التي نظمها مع المسؤولين المعنيين بالموضوع، ومع فاعلين ثقافيين، واعتماداً على المسح الواسع لأماكن العيش ذات الطابع الثقافي عبر مجموعة من جهات المملكة، وعلى المعطيات التي تم جمعها يرى المجلس:

- أن «أماكن العيش» لا تعني، بالضرورة، أماكن السكن والاستقرار فقط، بقدر ما هي، عملياً، فضاءات للاستقبال، سواء بدوافع التزود بالعروض الثقافية المتنوعة، مثل قاعات العرض السينمائي والمسرحي، ومختلف الأنشطة الفنية والثقافية في الساحات العمومية، أو بدوافع اجتماعية، حيث تلجئ إليها مختلف الشرائح والفئات، لتلبية جملة من الحاجيات الاجتماعية، والفكرية، والوجدانية؛
- أن تنوع أماكن عيش المغاربة، وتباين أوساطها الحضرية، الناتج عن التطور التاريخي، أو عن الهجرة القروية، يبرز، بطرق مختلفة، تعدد المرجعيات التاريخية والرمزية، التي يستمد منها المجتمع قيمه ومعايير التأسيسية، وعلى رأسها الدين والاعتقادات الشعبية، والثقافة العميقة الآتية من القرى والجبال، والمثل الجمعية، وما أتت به الليبرالية، ومغريات مجتمع الاستهلاك، وتأثير المنتجات السمعية والبصرية، الأرضية، والفضائية، والرقمية، وتقنيات التواصل الحديثة، من طرق جديدة للتبادل والتعبير والتذوق والتعامل؛
- أنه إذا كان الواقع المتنافر والمتناقض للمجال الحضري ولأماكن عيش المغاربة، يطرح مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، فإنه يطرح، أيضاً، مشكلة ثقافية من حيث الجوهر، تتعلق بالمعنى الذي تريد السياسة العمومية ومختلف الفاعلين الآخرين، إعطائه للتحضر والتمدن، بل وللسلوك المدني داخل المدينة، بكل ما يفترضه ذلك من ضبط مجالي، ومرجعية تواصلية؛

- أن المجال الحضري هو فضاء المشاركة بامتياز، ومن ثم، فإن البحث عن سبل الارتقاء به، ومن خلال ذلك تأهيل أماكن عيش الساكنة في كل المناطق، يمثل رهاناً سياسياً واختياراً مجتمعياً وثقافياً. لأن الأمر يتعلق بقدرة السلطات العمومية على الاستجابة للحقوق الأساسية للإنسان المغربي، ومنها الحق في العيش الكريم، والترفيه المناسب، والحق في الولوج للخدمات الثقافية والاجتماعية الوظيفية، وفي المشاركة المواطنة. فالتنظيم المجالي للمجتمع يشكل مكوناً حاسماً للعدالة.
- ولأن المعطيات تبين أن أماكن العيش في مدننا وقرانا لا تُوفر شروطاً فعلية لمشاركة المواطن في الشأن العام، وفضاءات عمومية تسمح بتفتحه وتحرره من إكراهات الحياة اليومية، وبالتزود بمكتسبات الثقافة وعطاءات الفن؛
- وبحكم مسار انتقال المغرب إلى الزمن الديمقراطي، بممكنااته وصعوباته، فإن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من سلطات عمومية، ومنتخبين وجمعيات مدنية مدعوون إلى جعل المواطن في قلب المدينة وأماكن العيش فيها، وفي طليعتها تلك التي تؤدي وظائف ثقافية، بقدر ما يتعين عليهم إيجاد السبل الممكنة لوضع المدينة، ومختلف الفضاءات التي يرتادها المواطنون، في صلب اهتمامات الناس؛
- ولأن المواطن يواجه، في أماكن العيش التي يتواجد فيها أو يرتادها، مفارقة كبيرة تتمثل في البون الكبير بين ما تمنحه له القوانين وما تنص عليه منظومة الحقوق والواجبات من صفات المواطنة، وبين ما يعيشه حقا من خصائص ثقافي وإنساني ينزع عنه هذه الصفات، ويجعله عرضة للخواء الثقافي وشراسة العلاقات.

من أجل أماكن عيش إدماجية

واستنادا إلى كل هذه الاعتبارات، ولضمان فاعلية مختلف المبادرات التي تتبناها بلادنا من أن يجتهد مختلف أطراف المجتمع اعتمادا على مقاربة تشاركية لبلورة أسس مشروع مجتمعي؛ تشكل حداً أدنى مجمع عليه، تستخلص منه مختلف حاجيات المواطنين والمواطنيين، وفي مقدمتها الحاجيات الثقافية والترفيهية، والحاجيات المتصلة بكرامة العيش، لتهيئة ظروفها ومستلزماتها، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يدعو إلى اعتماد تصورات لأماكن عيش إدماجية يكون فيها للثقافة موقعاً طلائعياً.

وتتمحور رافعات التغيير التي يقترحها المجلس من أجل النهوض بأماكن العيش في بلدنا وتنميتها، حول ستة محاور:

المحور المؤسسي: عرض مُهيكل لأماكن العيش

1. إعادة تفعيل دور المساجد، باعتبارها أماكن عيش مشتركة أصيلة، للتزود الروحي والثقافي والقيمي، تُمكن الاستفادة من فضاءاتها، للتأطير السليم متعدد الأبعاد والوظائف، لمختلف فئات المجتمع، وفق برامج متنوعة تُؤشر عليها كافة الجهات ذات الصلة؛
2. إعادة الاعتبار لدور «دار الشباب» وإتاحة الشروط الأساسية اللازمة للاضطلاع بهذا الدور. مع تحديد جهة الإشراف والمسؤولية على وضع استراتيجياتها، وتكوين الموارد البشرية اللازمة لتسييرها، وإتاحة الميزانيات الضرورية لكل ذلك؛
3. إنشاء فضاءات ثقافية ومسارح ومكتبات للقرب في المدن المتوسطة والصغيرة والقرى وفي الأحياء الشعبية، وتكوين أطر تمتلك ما يلزم من المهنية، والإقتدار لتقريب الشأن الثقافي والفني إلى أوسع قدر ممكن من المواطنين؛
4. إنشاء قطب تنسيقي بين القطاعات والوزارات والوكالات ذات الصلة، بخصوص إعداد وتنمية أماكن العيش، والحفاظ عليها وصيانتها؛

5. الأخذ بعين الاعتبار مفاهيم «التهيئة المعقولة» و«التخطيط الكوني» في تصور وإعادة الاعتبار لأماكن العيش لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة؛
6. تشجيع ودعم الأندية السينمائية؛
7. هيكلة وزارة الثقافة، تنظيميا، وماليا، ومقصديا، بما يضمن الحفاظ على الموجود من أماكن العيش وتنميته، وإنجاز المنشود وتبنيته.

المحور التكويني: كفاءات من أجل أماكن العيش

- يرتكز على التكوين المستمر، وبناء الكفايات الممكنة من الموارد البشرية القادرة على تدبير أماكن العيش بنفس استراتيجي مستدام، وذلك عبر:
8. تكوين المحافظين، والمرممين، ومدبري التراث، والمؤرخين، لتيسير عملية صيانة فضاءاتنا التراثية وتفعيل دورها باعتبارها أماكن للعيش ذات قيمة خاصة، وضمان استمرارية وظيفية لقيامها بدورها. مع تحديد واضح لجهة الإشراف ومسؤولياتها؛
 9. الإدخال بطريقة منهجية، للبعد التنظيمي للمجال، المتشعب بالحس الجمالي المغربي الأصيل، والمستحضر لخصوصيتنا الثقافية ولمتطلباتنا المتعددة التي بات يفرضها السياق الكوني المفتوح، في التكوينات المتاحة بالمدارس العليا للهندسة بمختلف تجلياتها؛
 10. تقويم الموارد البشرية الكافية، في مجال البستنة، وتدبير الحدائق العمومية، وإطلاق جوائز تقديرية في هذا الصدد، لتذكية روح المنافسة؛
 11. المزوجة بوظيفية، بين كفايات الديكور المجالي، والتزيين النباتي في هذه التكوينات؛
 12. التكوين المستمر للمسؤولين عن تدبير سياسة مرافق المدينة، لتنمية الإدراك لمختلف أضرب الخصائص، وبناء الكفايات الممكنة من الاستجابة لها، وتبليتها بنفس استراتيجي مستدام؛ مع إتاحة الموارد المالية الضرورية؛
 13. بناء تكوينات (إجازات متخصصة) أو ضمن التكوين المهني، لتخريج موارد بشرية قادرة على التنشيط الثقافي المستدام لأماكن العيش، وعلى الحكامة الجيدة لها؛
 14. النهوض بقطاعي السينما والمسرح، عبر تكوين كتاب السيناريوهات، وممثلات وممثلين أكفاء؛
 15. الحرص على وضع أطر لتكوين وتخريج نخب محلية تركز ثقافة الخدمة العمومية، وتشجع على الفعل الثقافي في أماكن العيش المختلفة، سواء في أوساط ممثلي السلطة والمنتخبين أو ناشطي الجمعيات المدنية، في تمايز عن الحسابات السياسية والزبونية، والانخراط الجماعي في حركية متجددة للالتزام العمومي، مع الحرص المستدام على تشجيع الكفاءات القادرة على ابتداء الأفكار وقيادة المشاريع الثقافية وإنجازها، وصيانتها وضمان شروط التقويم والمحاسبة.

المحور القانوني: دفاتر تحملات لأماكن العيش

- ويستهدف وضع إطار تشريعي شمولي، وفق دفاتر تحملات محددة، ويعزز بالمواكبة القانونية والتنظيمية المستمرة، وذلك من خلال:
16. بناء تصور وطني مُبتكر للمجالات الحضرية والتجمعات السكنية القروية، يتماشى مع مقتضيات الانتقال الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب، وذلك بوضع إطار تشريعي شمولي يُعرّف بدقة المجالات الترابية، من مدينة وأماكن عيش مختلفة، ونهج سياسة جديدة تمنح للمواطن شروطا جماعية لتقاسم قيم الحرية، والمساواة، والتضامن والإبداع؛

17. وضع ميثاق بين الجماعات المحلية والسلطات العمومية، وبين الهيئات الثقافية في إطار دفاتر تحملات توفر شروط إنتاج وتنظيم وتنشيط أماكن عيش ثقافية، قصد تطوير الخدمات الثقافية للمواطنين؛
18. المواكبة القانونية والتنظيمية لتحسين وضع أماكن العيش؛
19. الحد من مركزية القرارات المتصلة بالتعمير، والانخراط في الجهوية الموسعة التي نص عليها دستور 2011؛
20. تحديد أسباب التآكل والانهيئات الحضرية والمعمارية، وتشجيع هندسة وطنية إدماجية.

المحور التنظيمي والتدبري: أنظمة تدبير منسجمة

ويتمثل في التتبع المستمر، وتبني «برادغيم تدبري» وظيفي ومرن، مع توظيف الخبرات اللازمة في هذا الإطار، وذلك من خلال:

21. القطع مع السياسات الفوقية، الهرمية، الحاملة لعقليات تنتج الوصاية و«الرعاية السهلة»، وتبني «برادغيم تدبري» ينطلق من إشراك السكان في تهيئة أماكن عيش تستجيب لحاجياتهم الثقافية، وتجعلهم يتحملون - إلى جانب الأطراف المعنية بذلك - مسؤولية تطويرها، وصيانتها، وزرع عناصر الحياة والتجدد فيها؛
22. الحرص على تحديد المسؤوليات في تهيئة وتسيير أماكن العيش الثقافية، وتوظيف الخبرات المناسبة القادرة على إعطاء المثال في الاجتهاد والابتكار والالتزام، حتى يتسنى للأطفال والشباب والمواطنين عموماً، التفاعل مع المضامين والأنشطة المعروضة عليهم، والتعود على الفعل الثقافي؛
23. الحرص في منهج تنظيم وتدبير الحدائق والساحات، وكافة مرافق أماكن عيش المواطنين والمواطنات، على استكمال كافة حلقات السلسلة التدبرية، تلافياً للهدر وعدم الاستمرار؛
24. العمل على استمرارية الخدمات التي تقدمها أماكن العيش الثقافية بكل الوسائل المتاحة، ومن بينها تعبئة المحيط التربوي والاجتماعي الذي توجد فيه، بخلق روابط مؤسسية مستدامة من خلال برامج مشتركة، وآليات تعاون مع مختلف الفاعلين المعنيين بالشأن الثقافي، والعمل الجماعي من أجل تجذير الثقافة في الحياة اليومية؛
25. تحسين النظام التواصلي حول المنتجات السينمائية؛ مع تخصيص أئمة تذاكر تشجيعية للطلبة والتلاميذ؛
26. رصد ميزانيات التدبير والتسيير والصيانة والترميم بطريقة مستدامة بعيداً عن الموسمية.

المحور التعميري: مشاريع منسقة ومتكاملة

- ويهدف إلى البناء والتشييد، وإنجاز مشاريع تنتظم ضمن مبادرات تكاملية ومنسجمة، عبر:
27. ابتكار مشاريع سكنية مؤنسة، بتجنب إنشاء تجمعات معزولة تختزن عوامل الاستبعاد والعنف، والعمل على تحسين وتجميل الأماكن العامة، وبناء تجهيزات ملائمة، وبنيات تحتية ضرورية، ومناطق خضراء، وخدمات عمومية ناجعة، ومراكز تثقيف وترفيه توفر للأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عروضاً ومضامين فنية وثقافية مناسبة لانتظاراتهم؛ وحماية كل ذلك بما يلزم من القوانين؛
28. العمل على إنشاء أماكن عيش ذات وظائف تثقيفية، وتوفير الشروط الملائمة للاستفادة منها، من خلال آليات تحسس المواطن بمسؤوليته في الحفاظ عليها، وجعلها فضاء للتعبير وتنشيط الذاكرة والإبداع والتربية على المواطنة؛
29. إنشاء وكالة مستقلة تعنى بإنقاذ وإعادة تأهيل المدن العتيقة؛

30. العمل على تهيئة وبناء أو ترميم أماكن العيش الثقافية، بطرق تجعل المواطن متحفزاً إلى تملكها بالانخراط في شؤونها، والحفاظ على تجهيزاتها وبيئتها، ووضع سياسات مستدامة لأماكن العيش عوض الاحتفالات الموسمية التي غالباً ما تقوم بإنجازات تتعرض للهدر والضياع؛
31. تعبئة كل الفاعلين والمتدخلين في العمل العمومي، وإشراك القطاع الخاص والمقاولات في إطار مبادرات تكاملية لتهيئة وبناء أو ترميم وصيانة أماكن عيش ثقافية جديدة أو تراثية بهدف تقوية مبادئ المشاركة والمواطنة والالتزام؛
32. وضع كارتوغرافيا لأماكن العيش على الصعيد الوطني، حتى يتسنى للسلطات العمومية تشخيص مواقع ووضعيات أماكن العيش ذات الوظائف الثقافية، وتخطيط وإنجاز مشاريع أماكن عيش في الجهات والمناطق التي تعاني من نقص في الفضاءات الثقافية؛
33. نهج سياسة مبتكرة للحفاظ على ما تبقى من القاعات السينمائية، وبناء مركبات ثقافية تشمل قاعات سينمائية، وتعميم مركبات القرب الثقافية في مختلف أنواع التجمعات السكنية، بما فيها الأحياء الشعبية والمشاريع الحديثة البناء.

المحور المضموني: مضامين ثقافية منتجة للتضامن

- وهو محور يتعلق بالبرامج بالأساس، يركز على الأفكار والمضامين في مختلف الوسائط والأماكن الثقافية، عبر:
34. مراعاة التنوع الثقافي في برامج أماكن العيش الثقافية المختلفة، وتفادي التشتت وانعدام الانسجام في التنفيذ والعرض، ومحاصرة التمايزات الاجتماعية على صعيد تهيئة المجال، والأحياء، والتجهيزات قصد إنتاج قيم التضامن والعيش المشترك؛
35. إشاعة الاهتمام بشؤون الثقافة والفن من خلال الأسرة، والمدرسة والإعلام وبكل الطرق المتاحة، ومنح تشجيعات رمزية ومادية تيسر ذلك، والتخطيط لأماكن عيش حاضنة للفعل الثقافي، والمحافظة على المعالم التاريخية، وكنوز التراث المادي واللامادي بإعادة إحيائه وتطويره وتحديثه؛
36. تفعيل كافة المقترحات المتضمنة في التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للتعليم إثر الإحالة الملكية عليه، في موضوع «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»، سنة 2007؛
37. نشر الثقافة السينمائية من خلال برامج ومجلات إذاعية وتلفزية؛
38. إعطاء أهمية أكبر للتربية البيئية، في المقررات الدراسية، والحملات التحسيسية.
39. تجهيز أماكن العيش بتقنية ال " ويفي " wifi لتسهيل الولوج إلى الأترنيت وخلق فرص اللقاء والعيش المشترك.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5

حي الرياض، 10 100 - الرباط

الهاتف : +212 (0) 5 38 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 5 38 01 03 50

البريد الإلكتروني : contact@ces.ma

www.cese.ma